قراءة تحليلية لدور حجم التجارة الخارجية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة 2001-2021

Analytical reading of the role of foreign trade volume in attracting foreign direct investment in Algeria during 2001-2021

بن معطي محمد أمين*

مخبر التنمية المستدامة في مناطق الهضاب العليا والمناطق الصحراوية، المركز الجامعي نور بشير البيض، الجزائر

m.benmati@cu-elbayadh.dz

حفيظ إلياس

مخبر التنمية المستدامة في مناطق الهضاب العليا والمناطق الصحراوية، المركز الجامعي نور بشير البيض، الجزائر

i.hafid@cu-elbayadh.dz

حمزة علي

مخبر التنمية المستدامة في مناطق الهضاب العليا والمناطق الصحراوية، المركز الجامعي نور بشير البيض، الجزائر

a.hamza@cu-elbayadh.dz

تاريخ الإرسال: 2023/06/01 تاريخ القبول: 2023/08/11 تاريخ النشر: 2023/08/31

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور حجم التجارة الخارجية في أجل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة 2001-2021، حيث تم التطرق إلى فحص تطور حجم التجارة الخارجية الجزائرية نحو مناطق مختلفة و قياس مستويات التغطية والانفتاح التجاري وتحليل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. تم الاعتماد على الأدوات التحليلية و الإحصائية أين أثبتت النتائج وجود علاقة مباشرة وتبادلية و تأثير مزدوج بين حجم التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية، مع أن طبيعة تأثير حجم التجارة الخارجية على الاستثمار الأجنبي المباشر إيجابية في المدى الطويل والقصير

الكلمات المفتاحية: تجارة خارجية، استثمارات أجنبية مباشرة، انكشاف تجاري، تدفق رأس المال. تنويع اقتصادي.

Abstract :

This study was aimed at analysing the role of foreign trade in attracting foreign direct investment in Algeria during the period 2001-2021. It examined the evolution of Algeria's foreign trade volume towards different regions, measured levels of coverage, trade openness and analysis of the flow of foreign direct investment. Reliance was placed on analytical and statistical tools where the results demonstrated a direct, mutual and dual relationship between the volume of foreign trade and foreign investment, although the nature of the impact of foreign trade volume on FDI is positive in the long and short term.

Key Words: foreign trade, foreign direct investment, trade exposure, capital flow. Economic diversification.

JEL Classification: F21, F40

* مرسل المقال: بن معطي محمد أمين (*m.benmati@cu-elbayadh.dz*)

المقدمة:

لا شك أن مجال التجارة الدولية يأخذ مكانة هامة عند معظم اقتصاديات الدول، إذ سعت الكثير من الدول بمختلف أصنافها إلى الاستفادة من مكاسب التجارة الدولية، وهذا الأمر أدى إلى تطور ميدان التجارة الدولية في وقتنا الحالي بسبب ارتفاع في حجمها ودخول مفهوم التحرير التجاري إلى جانب استقرار بعض المتغيرات المرتبطة بالاقتصاد الكلي.

فدراسة التجارة الخارجية تمكننا من معرفة ما إذا ساهمت في التأثير على بعض العوامل على سبيل المثال تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الذي يمثل أساس حركات رؤوس الأموال الدولية ذات المدى الطويل.

وتعمل الدول في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة على استقطاب الاستثمار الأجنبي، ولعل من بين هذه الدول الجزائر التي تسعى هي أيضا جاهدة في توفير المناخ المناسب لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال جهودها المبذولة في توفير الضمانات الواجب ابرازها لطمأنة المستثمرين الأجانب ، إلى جانب إحداث إصلاحات تسعى إلى توفير بيئة استثمارية مناسبة، كما أصدرت الدولة الجزائرية جملة من النصوص القانونية التي توضح وتنظم الجهاز الاقتصادي.

إشكالية الدراسة: من خلال ما سبق ولغرض معالجة هذا الموضوع يمكننا صياغة الإشكالية كالآتي: **إلى أي مدى تساهم التجارة الخارجية في جذب الاستثمار الأجنبي بالجزائر؟**

من خلال الإشكالية السابقة تندرج لنا الأسئلة الفرعية الآتية:

- ماهي أهم العوامل المؤثرة على التجارة الخارجية؟
- فيما تتمثل عوامل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلد؟
- ما هو واقع التجارة الخارجية في الجزائر مع الاقتصادات الكبرى والدول العربية؟
- كيف يتم قياس أثر حجم التجارة الخارجية على الاستثمار الأجنبي المباشر؟

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى تبيان و إيضاح جملة من الأهداف التي تركز حول توضيح أهم المفاهيم المتعلقة بالتجارة الخارجية وإبراز محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، وأهميته إضافة إلى القراءة التحليلية للصادرات والواردات الجزائرية نحو بعض المناطق وكذا عرض مستوى الانكشاف الاقتصادي في الجزائر إلى جانب ابراز واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ومعرفة دور حجم التجارة الخارجية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

الدراسات السابقة التي تطرقت لهذا الموضوع:

دراسة (لباز و مرزق، 2022) بعنوان دور التجارة الخارجية في دعم حركة رؤوس الأموال في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 2010-2018. حيث هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور التجارة الخارجية في دعم حركة رؤوس الأموال في الجزائر خلال الفترة 2010-2018، واعتمدت الدراسة على الدراسة التحليلية على الأدوات الإحصائية وقد ظهر أن هناك علاقة مباشرة وطردية بين التجارة الخارجية وحركة رؤوس الأموال، أما دراسة (بلال و ملوك،

2016)بعنوان تطور حجم التجارة الخارجية بالجزائر خلال الفترة 2001-2016 والتي استعرضت هذه الدراسة تطور حجم التجارة الخارجية الجزائرية، وتحليل تطور التجاري، توصلت هذه الدراسة إلى تنامي حصيلة الصادرات طيلة الفترة من 2001 إلى 2012 وهذا بسبب ارتفاع أسعار النفط والزيادة في الطلب العالمي على الطاقة، وتراجعت قيمة الصادرات خلال السنوات الموالية بسبب تأثيرات الأزمة المالية العالمية، أما عن دراسة (طوير و مختاري، 2020) بعنوان أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1990-2018.

مخطط الدراسة: تم تقسيم البحث إلى 3 محاور أساسية، حيث يحمل المحور الأول في طياته مدخل حول التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر أما المحور الثاني فقد عرّج على الادبيات الاقتصادية حول طبيعة العلاقة بين التجارة الخارجية و الاستثمار الأجنبي المباشر ثم يليه المحور الثالث الذي يتطرق إلى تحليل حجم التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2001-2021)

I.مدخل حول التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر

1. التجارة الخارجية:

1.1. مفهوم التجارة الخارجية:

تعددت تعاريف التجارة الدولية نذكر منها: هي مجموعة من المعاملات الاقتصادية الدولية التي تشمل على السلع والخدمات المختلفة وعناصر الإنتاج من عمالة وحركة رؤوس الأموال والتكنولوجيا التي تعبر الحدود الإقليمية للدول المختلفة في العالم. (عبد المطلب، 2000، صفحة 374)

كما تعرف بأنها: " تتعلق التجارة الدولية بتدفق التبادل الدولي الذي ينجم عادة عن حركة السلع والخدمات إلى الداخل (الاستيراد) وإلى الخارج (التصدير)، وهي منشأة بشكل كبير من أجل زيادة التنمية العالمية للدولة على الصعيد الاقتصادي، وتفاعل التجارة فضلاً عن العلاقات الاجتماعية والسياسية بين الأمم". (EL, Chanrathana, & Haichou, (2015))

إضافة إلى أنها تعرّف بأنها تبادل في رأس المال والسلع والخدمات عبر الحدود أو الأراضي الدولية، كما وفي أغلب البلدان تمثل هذه النسبة الحصة الكبيرة من الناتج المحلي الإجمالي.

2.1. أهمية التجارة الخارجية: (مسعداوي، 2016، صفحة 15)

إن للتجارة الخارجية أهمية كبيرة وواسعة كونها تعد قطاعا حيوياً في أي دولة كانت متقدمة أو نامية نذكر منها:

- تربط الدول مع بعضها البعض
- تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة
- تساعد في زيادة رفاهية البلاد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجالات الاستهلاك والاستثمار وتخصيص الموارد الإنتاجية بشكل عام

- تعتبر مؤشرا جوهريا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي، وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة وقدرة الدولة على التصدير ومستويات المداخيل فيها وقدرتها كذلك على الاستيراد وانعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من عملات أجنبية وماله من آثار على الميزان التجاري.

3.1. العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية:

تتأثر التجارة الخارجية بعدة عوامل من أهمها: (زيرمي، 2011، صفحة 29)

- **انتقال الأيدي العاملة:**
  - تفاوت الأجور من دولة إلى أخرى: والذي يرجع إلى تفاوت المستوى الاقتصادي بين الدول.
  - الندرة النسبية والندرة المطلقة للعمالة.
  - اختلاف درجة المهارة على المستوى العالمي بالنسبة للأيدي العاملة.
  - تفاوت مستوى المعيشة والحضارة، مثلا هجرة الفلاحين من أجل تحقيق أموال.
  - درجة التقدم الاقتصادي: ففي حالة الرواج يزيد الطلب على العمالة.
- **العوامل السياسية:** الحروب لها تأثير على العمالة مما يجر تحويلات النقود وتأثر القدرة الشرائية.
- **تأثير الدخل:** نظريات التجارة الخارجية تعطي دورا فعالا ومكانه مهمة لجانب الطلب وخاصة نظرية ليندر التي تعد من أهمها وأشهرها، وتستند على افتراضين أولهما احتمال تصدير الدولة لسلعة ما يزداد مع توافر الأسواق المحلية للسلعة والثاني هو أن مجموعة السلع الموجودة في الأسواق المحلية تعتمد على معدل دخل الفرد.
- **رأس المال:**
  - سعر الفائدة الحقيقي: انتقال الأموال يكون تبعا لمعدل الفائدة المرتفع.
  - سعر الخصم: إذا كانت نسبة الخصم منخفضة فإنها تكون مشجعة لانتقال رؤوس الأموال .
  - سعر الصرف: رأس المال الذي ترتفع قيمة عملته عالميا يكثر عليه الطلب.
- **التكنولوجيات:** إن اختراع آلات جديدة تساهم في الإنتاج والتغلب على مشاكل نقص الأيدي العاملة يوفر الجهد، التكاليف، الوقت والجود ة مما يؤثر على التبادل التجاري.

2. الاستثمار الأجنبي المباشر:

1.2. ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر:

تعددت التعاريف والشروحات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر من طرف الاقتصاديين والجهات الاقتصادية الدولية وسنبين البعض منها.

عرف Bertrand-Raymondالاستثمار الأجنبي المباشر على أنه " مساهمة رأسمال مؤسسة في مؤسسة أخرى، يتم ذلك بإنشاء فرع لها في الخارج أو الرفع من رأسمالها، أو قيام مؤسسة أجنبية رفقة شركاء

أجانب، أو هو وسيلة تحويل الموارد الحقيقية، ورؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، وخاصة في الحالة الابتدائية عند إنشاء المؤسسة (Bertrand, 1997, p. 91)

كما يعرف البنك الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر، على أنه " استثمار يقوم على أساس المشاركة في الإدارة (غالبا 10%من أدوات الإدارة) في مشروع يتم تشغيله في دولة أخرى بخلاف دولة المستثمر، والمستثمر يرغب أن يكون ذا تأثير في مجلس الإدارة للمشروع، وله حصة محددة من الملكية . (Mallampally & Sauvant, 1999, p. 5)

وعُرّف أيضا: "الاستثمار الأجنبي المباشر هو الذي ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو كل الاستثمارات في المشروع المعين، هذا بإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة التقنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة. (أبو قحف، 2001، صفحة 13)

2.2.مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر: (بعداش، 2007/2008، صفحة 5)

أ- **رأس المال الأولي:** وهو مبلغ التمويل الذي يقدمه المستثمر الأجنبي لشراء حصة من مشروع في بلد آخر غير بلده الأصلي. وتشترط بعض المؤسسات الدولية منها صندوق النقد الدولي بلوغ هذه المساهمة نسبة10% على الأقل من رأس مال المشروع المساهم فيه ليصبح هذا الاستثمار مباشرًا.

ب- **الأرباح المعاد استثمارها:** وتتمثل في الحصة الخاصة بالمستثمر الأجنبي من أرباح استثماراته في البلد المضيف للاستثمار وغير المحولة إلى بلده الأصلي بل بقيت محتجزة لدى المشروع المحلي مصدر هذا الربح بهدف إعادة استثمارها أي تحويلها إلى استثمارات جديدة ملكا لشخص (طبيعي أو معنوي) أجنبي. وبهذا يصبح حجم الاستثمار الأجنبي المباشر هو حاصل جمع المساهمة الأولية مع الأرباح المعاد استثمارها داخل نفس البلد

ت- **القروض داخل الشركة الواحدة:** وتتمثل في الديون الطويلة الأجل للشركة الأم اتجاه فروعها في الخارج أو بين فروع الشركة الواحدة المتواجدة في عدة بلدان

3.2.محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:

يقصد بمحددات الاستثمار مجمل الظروف والأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمؤسساتية وكذلك الإجرائية التي يمكن أن تؤثر على فرص نجاح المشروع الاستثماري في منطقة أو دولة معينة (مقيدش ، 2013-2014، صفحة 65)، ويمكن حصر هذه المحددات فيما يلي:

أ- **الاستقرار السياسي:** يعتبر الاستقرار السياسي شرطا أساسيا لا يمكن الاستغناء عنه ويتوقف عليه الاستثمار (السمرائي، 2002، صفحة 38)، فالاستقرار السياسي، ودولة القانون، الأمن، والطمأنينة الأمنية كلها عوامل إيجابية في الشراكة مع الشركات الأجنبية والمستثمرين الأجانب، فضلا عن تحقيق الأهداف الاقتصادية الأخرى.

ب–الاستقرار الاقتصادي: يأتي الاستقرار الاقتصادي في المقام الثاني بعد التحقق من الاستقرار السياسي حتى وإن كان من الصعب الفصل بينهما (خروف و فريحة ، 2017، صفحة 170)، إذ يتضمن الاستقرار الاقتصادي شقين الأول داخلي وهو مرتبط بمعدلي التضخم والبطالة إلى جانب عجز الميزانية أما الثاني فهو الخارجي حيث يقاس بالحساب الجاري في ميزان المدفوعات.

ت–الاطار التشريعي والتنظيمي: يعد النظام التشريعي والتنظيمي الحاكم للأنشطة الاقتصادية التي يعمل فيها الاستثمار الأجنبي المباشر محفزا للمستثمر الأجنبي بقدر ما يكون محكما ومنظما وغير معقدا.

كما تشمل الأنظمة والقوانين المرتبطة بقرارات الاستثمار: نظام الضرائب، قوانين الجمارك، قوانين العمل، فعالية وعدالة النظام القضائي، قوانين التجارة والمنافسة، قوانين حماية المستهلك، قوانين الإعلان، ويعتني المستثمرون الأجانب بضمان المعاملة العادلة مع المستثمرين المحليين، وبإصدار قوانين تمنع المصادرة، أو تضمن التعويض السريع والكافي في حالة المصادرة، وحق اللجوء إلى التحكيم الدولي لحل المنازعات الاستثمار.

II. الأدبيات الاقتصادية حول طبيعة العلاقة بين التجارة الخارجية و الاستثمار الأجنبي المباشر

من أجل تحليل الأثر المترتب على حجم التجارة الخارجية على الاستثمار الأجنبي المباشر حاولنا البحث في نوع تأثير حجم التجارة الخارجية على الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا ما سنوضحه في هذا المحور وفقا لدراسة أجراها (Chakrabarti, 2001) من أجل تحديد محددات الاستثمار إذ أبرز أن الانفتاح أحد أبرز المحددات المهمة لتدفق رأس المال والتي تؤثر على هذا الأخير.

وعليه إن الزيادة في مستويات حجم التجارة الخارجية ينتج عنه مرونة في تدفق رؤوس الأموال وبالتالي تنعكس إيجابا على نسب الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الجزائر، وهذا ما لوحظ عند الدراسة التحليلية لحجم الصادرات والواردات للجزائر نتج عنه في الأخير تدفق في رؤوس الأموال بما يناسب حجم التجارة الخارجية الجزائرية. وهذا ما تؤكده دراسة (Asiedu, 2002) حيث أشارت النتائج إلى أن ارتفاع العائد على الاستثمار وتحسين البنية التحتية لهما تأثير إيجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان غير الواقعة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ، ولكن ليس لهما تأثير كبير على الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا جنوب الصحراء، كما أن الانفتاح على التجارة يعزز الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان أفريقيا.

كما أن التأثير الإيجابي لحجم التجارة الخارجية على الاستثمار الأجنبي المباشر الذي ذكرناه يكون على المدى القصير أو الطويل. وهذا ما تؤكده دراسة (TA، 2020) حيث بينت عوامل تباين الأجور ومتغيرات الانفتاح التجاري الإلكترونية لها تأثيرات موجبة على الاستثمار الأجنبي المباشر. إلى جانب دراسة (Burakov, 2018) التي وضحت هي بدورها أيضا التأثير الإيجابي الذي يحققه الانفتاح التجاري وسعر الصرف على الاستثمار الأجنبي المباشر

وللإشارة قد يتأثر الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى البلد بسبب المعروض النقدي المرتفع أو بسبب توفر البلد على احتياطات كبيرة من العملات الأجنبية الصعبة، فالحالة الأولى تعكس أثراً سلبياً على الاستثمار الأجنبي

المباشر، أما الحالة الثانية فقد تؤثر على الاستثمار بالإيجاب، لأن زيادة المعروض النقدي يفسر ارتفاع مستويات التضخم خصوصا التضخم المستورد للسلع والبضائع وهذا الأمر يدفع بالمستثمر الأجنبي إلى التوقف عن الاستثمار بالبلد، أما إن كان البلد يتميز باحتياطات أجنبية مرتفعة فهذا سيدل على جودة المنتجات المحلية والطلب عليها على المستوى العالمي الأمر الذي سيزيد من صادرات البلد وبالتالي جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وقد وضحت أيضا دراسة (He, 2020)هذا الأمر حيث أشارت إلى أنماط الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجي للصين من حيث الأسواق المالية الأسيوية وركزت بشكل أساسي على الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه في سوق الصرف الأجنبي والموجه نحو سوق المال وتوصلت إلى أن الصين ستخفض مبلغ استثمارها الأجنبي المباشر إلى بلد به عرض نقدي كبير وستزيد من حجم استثماراتها الأجنبية في حالة توفر الدولة على احتياطات معتبرة من العملة الأجنبية ، كما أنه عندما يوقع بلد ما اتفاقية التجارة الحرة مع الصين فإن هذه الأخيرة ستزيد من حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى هذه البلدان.

III. تحليل حجم التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2001–2021):

خلال هذا المحور سيتم دراسة كل من حجم التجارة الخارجية المتمثلة في الصادرات والواردات وتحليل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2001 - 2021

1.تحليل حجم التجارة الخارجية الجزائر خلال الفترة (2001–2021): عرف الاقتصاد الوطني الجزائري تطوراً منذ بداية التسعينات إلى وقتنا الحالي وفيما يلي: سنوضح تحليل الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (2001–2022) .

1.1.تحليل الميزان التجاري خلال الفترة الممتدة من 2001– 2021

الجدول01: "تطور الميزان التجاري خلال الفترة 2001–2021"(و: ألف دولار)

السنوات	الواردات	الصادرات	الميزان التجاري
2001	9 945 719	19 147 619	9 201 900
2002	12 009 775	18 832 409	6 822 634
2003	13 545 430	24 653 656	11 108 226
2004	18 303 023	32 076 792	13 773 769
2005	20 356 880	46 001 735	25 644 855
2006	21 455 855	54 612 722	33 156 867
2007	27 631 204	60 163 160	32 531 956
2008	39 474 722	79 297 592	39 822 870
2009	39 258 327	45 193 920	5 935 593
2010	40 999 891	57 050 974	16 051 083
2011	47 219 730	73 436 306	26 216 576
2012	50 369 391	71 865 749	21 496 358

2013	54 909 973	65 998 138	11 088 165
2014	58 618 080	60 387 689	1 769 609
2015	51 803 071	34 795 951	-17 007 120
2016	47 090 684	29 992 101	-17 098 583
2017	46 053 016	35 191 117	-10 861 899
2018	49 511 307	43 073 941	-6 437 366
2019	42 580 922	36 797 059	-5 783 863
2020	34 664 742	22 483 080	-12 181 662
2021	35 373 116	37 870 723	2 497 607

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات موقع (Tradmap, 2022)

يمثل الجدول السابق تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2001 إلى 2021 ، حيث شوهد تزايد في قيمة الواردات ابتداء من سنة 2010 إلى غاية سنة 2014 لتعود بالانخفاض سنة 2015 مسجلة ما قيمته 51,803,071 ألف دولار. و في ذات السياق تشير الإحصائيات في الجدول أعلاه أن حجم الصادرات قد سجّل أعلى قيمة سنة 2011 والتي قدّرت بـ 73,436,306 وتستمر قيمة الصادرات في الانخفاض ابتداءً من سنة 2012. أما بخصوص الميزان التجاري فقد شهد فائضاً ابتداءً من سنة 2010 إلى 2014 ليتحول بعد ذلك في حالة عجز خلال 2015 وما يليها كل هذا يعود إلى الأزمة النفطية، كما أنه من الملاحظ أيضا حتى في فترة جائحة كوفيد 19، سُجِّل عجزًا في الميزان التجاري والذي قدّر ب12,181,662- في حين انتعش بعدها محدثاً فائضا بقيمة 2,497,607.

2.1.قياس معدل التغطية في الجزائر خلال الفترة (2001– 2021)

يعرف معدل التغطية بأنه النسبة المحققة نتيجة تغطية اجمالي الصادرات إلى إجمالي الواردات ويحسب بالعلاقة الآتية:

معدل التغطية = الصادرات/الواردات

وفيما يلي نوضح تطور معدل التغطية في الجزائر خلال الفترة (2001-2022):

الجدول 02: "تطور معدل التغطية في الجزائر خلال الفترة (2001–2022)" الوحدة (%)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
نسبة التغطية	193%	157%	182%	175%	226%	255%	218%	201%	115%	139%	156%	143%
السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021			
نسبة التغطية	120%	103%	67%	64%	76%	87%	86%	65%	107%			

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على معطيات الجدول السابق

انطلاقا من الجدول المبين أعلاه يتضح لنا أن معدل التغطية عرف انتعاشا خلال الفترة 2005 -2008 حيث بلغت أكبر نسبة 226 % خلال سنة 2005 وهذا يعكس لنا صورة إيجابية عن وضع الاقتصاد، أما عن أدنى نسبة مسجلة فقد كانت خلال هذه سنة 64 % وهذا راجع لعوامل اقتصادية عديدة أبرزها الانهيار الكبير الذي عرفته أسعار النفط .

لكن في حالة قياس معدل التغطية بالنسبة للصادرات غير نفطية سنلاحظ الكثير من التذبذبات التي تبين لنا عدم قدرة الصادرات خارج المحروقات على تغطية الواردات وسببه يعود إلى ضخامة فاتورة الواردات مقارنة بالصادرات، ويبقى ضعف معدّل التغطية خارج المحروقات أمراً خطيراً يهدّد الاقتصاد الجزائري أمام الأزمات النفطية المتكررة والتراجع الكبير لأسعار البترول من جهة وعدم القدرة على توفير جهاز انتاجي محلي يلبي الطلب الاستهلاكي المتزايد من جهة أخرى (قشرو ، 2016-2017، صفحة 145)

الشكل 01: "تطور معدل التغطية الوحدة" (%)

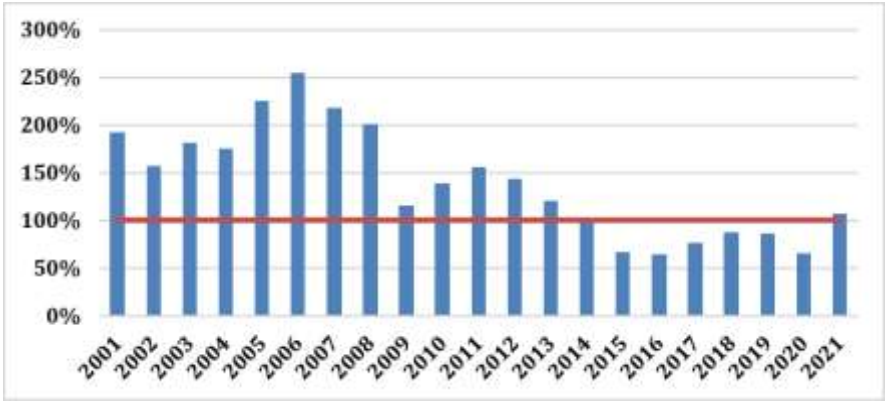

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على معطيات الجدول السابق

3.1. تحليل توزيع الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2001-2022)

أ. توزيع الصادرات نحو قارات العالم: تتوزع الصادرات الجزائرية نحو قارات العالم حسب الشكل الآتي :

الشكل 02: " توزع الصادرات الجزائرية حسب قارات العالم"

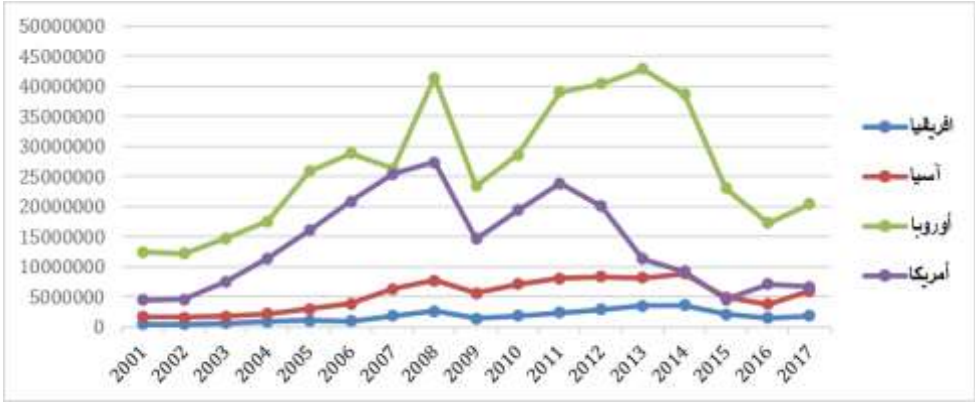

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول السابق

من خلال المنحنى الذي يوضح حجم الصادرات الجزائرية نحو مناطق جغرافية متعددة متمثلة في افريقيا وآسيا و أوروبا والقارة الأمريكية نلاحظ أن حجم الصادرات الجزائرية المتوجه نحو قارة أوروبا أعلى مقارنة مع بقية المناطق الجغرافية الأخرى حيث تجاوزت الصادرات نحو أوروبا 42 مليون دولار خلال سنة 2013 وهذه القيمة تعد الأعلى خلال هذه الفترة كل هذا يفسر أن قارة أوروبا تعد زبوناً كبيراً للجزائر ،كما نلاحظ أنه بالرغم من التقارب الجغرافي بين الجزائر والدول الافريقية نلاحظ أن حجم الصادرات الجزائرية الموجهة نحو قارة افريقيا ضئيل مقارنة بالمناطق الأخرى، حيث بلغت أعلى قيمة موجهة نحو قارة افريقيا 3.5 مليون دولار.

في حين نلاحظ أن حجم الصادرات الجزائرية الأمريكية كان يشهد تزايداً مستمراً ليعود بعدها بالانخفاض بداية من سنة 2011 .ولتوضيح ذلك أكثر لدينا الجدول الموالي الذي يمثل نسبة الصادرات الجزائرية نحو بعض المناطق الجغرافية إلى اجمالي الصادرات.

ب. تحليل حجم الصادرات نحو الدول العربية: أما عن الصادرات الجزائرية الموجهة نحو الدول العربية فكانت كالآتي:

الجدول 03: "حجم الصادرات الجزائرية نحو الدول العربية"

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
قيمة الصادرات	18 319,20	18 838,70	24 962,50	31 284,20	46 048,00	54 548,80	59 173,90	79 279,80	45 188,30	57 063,80
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
قيمة الصادرات	73 411,90	71 888,60	64 320,10	59 972,60	34 378,10	29 338,50	34 610,10	41 697,70	34 994,20	21 925,30

المصدر: (صندوق النقد العربي، 2020)

يمثل الجدول السابق تطور حجم الصادرات الجزائرية نحو الدول العربية، حيث نلاحظ أن التجارة البينية العربية عرفت تذبذبات مختلفة على مر السنوات، إذ عرفت سنة 2008 بتسجيل أعلى قيمة حيث بلغت 79 279,80 مليون دولار وفي المقابل سجلت قيمة دنيا خلال سنة 2020 مقارنة بالسنوات التي تسبقها

ج. تحليل قيمة صادرات السلع والخدمات الجزائرية من الناتج المحلي الإجمالي

تأخذ الصادرات الجزائرية القيم الآتية من الناتج المحلي الإجمالي كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول 04: صادرات السلع والخدمات الجزائرية (%الناتج المحلي الإجمالي GDP)

السنوات	القيمة
2001	36,6893054
2002	35,5045367
2003	38,2488294
2004	40,0532239
2005	47,2051951
2006	48,8106866
2007	47,0681648
2008	47,973343
2009	35,3716519
2010	38,4445474
2011	38,7881186
2012	36,8905478
2013	33,2098979
2014	30,4876572
2015	23,171778
2016	20,8724852
2017	22,6322323
2018	25,8611508
2019	22,7134619
2020	17,3157889
2021	26,5840202

المصدر: (the world bank, 2021)

4.1. قياس مستوى الانكشاف التجاري في الجزائر خلال الفترة (2001–2022)

قصد التعرف على درجة ارتباط الاقتصاد الوطني الجزائري مع العالم الخارجي، سيتم حساب مؤشر الانكشاف التجاري على الخارج، وذلك بالاعتماد على معطيات تمكننا من حسابه وتساعدنا على تفسيره.

قبل حسابه لابد من إعطاء مفهوم الانكشاف التجاري، حيث تم تعريفه كالآتي: " يعرف بأنه فتح الأبواب للرأسمال الأجنبي والاستيراد وحرية التبادل في المعاملات مع الخارج". (سلامة ، 2003، صفحة 88)

وحسب اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الإسكوا) فإن الانفتاح التجاري هو "هي قياس لمدى أهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد الكلي للبلد، والمعدل العالمي للنسبة هو 4.56 في المائة. وكلما زادت النسبة على المعدل فهذا يعني أن البلد منفتح تجاريا ويعتمد بشكل كبير على الاقتصاد العالمي." (الموقع الرسمي للإسكوا، 2019)

وتبرز أهمية هذا المؤشر في أنه يدلنا على مدى مساهمة التجارة الخارجية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وبتعبير آخر فإنه يوضح مدى اعتماد النشاط الاقتصادي لأية دولة على الظروف السائدة في سواق التصدير والاستيراد لهذه الدولة، ويشير ارتفاع هذا المؤشر إلى عمق اعتماد الاقتصاد على الأسواق الخارجية لتصريف منتجاته والحصول على حاجياته من سلع وخدمات استهلاكية، ومن ثم مدى حساسية الاقتصاد المحلي للمتغيرات الخارجية. (عماري، 2011، صفحة 17)

ويتم حساب مؤشر الانكشاف التجاري أو كما يطلق عليه مؤشر الانفتاح التجاري بالعلاقة الآتية:

$$To = \frac{EXP + IMP}{GDP}$$

حيث:

To: مستوى الانكشاف الاقتصادي (Trade opennes index)

EXP: قيمة الصادرات

IMP: قيمة الواردات

GDP: الناتج المحلي الإجمالي

جدول05: "قياس مؤشر الانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة (2001–2021)"

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
قيمة المؤشر	0.582	0.608	0.622	0.656	0.713	0.706	0.718	0.765	0.71	0.694
السنوات	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**
قيمة المؤشر	0.672	0.781	0,725	0,675	0,504	0,438	0,449	0,443	0,356	0,288	0,322

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات (the world bank, 2021)

من أهم ما يمكن ملاحظته من الجدول السابق هو أن مؤشر الانكشاف الاقتصادي عرف ارتفاعاً مستمراً خلال الفترة 2000 –2012، وهذا راجع إلى ارتفاع في أسعار البترول الذي تجاوزت قيمته 100 دولار للبرميل، أما عن الفترة الممتدة بين 2009 و2011 فقد تميزت بتراجع في أسعار المحروقات بسبب التزامن مع الأزمة المالية العالمية. وبحلول سنة 2014 عرف مؤشر الانكشاف الاقتصادي تراجعا سببه الرئيسي هو بداية الأزمة النفطية واستمر الأمر في ذلك إلى غاية 2020 أين تم تسجيل قيمة منخفضة قدرت بـ 0.288 بسبب عدة عوامل أهمها جائحة كوفيد19

2. تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000–2021)

1.2. الإطار المؤسساتي المخول له بتنظيم الاستثمار:

سخرت الجزائر جهوداً كثيفة من أجل استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال تشكيلها للجان ووكالات خاصة بهذا الشأن. وهما المجلس الوطني للاستثمار والوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار.

يعد المجلس الوطني للاستثمار تقريراً تقييميا سنويا يرفعه إلى رئيس الجمهورية، تحدد تشكيلة المجلس الوطني للاستثمار وسيره عن طريق التنظيم. (القانون رقم 22-18، 2022)

والوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار AIPA هي أحد المؤسسات التي سخرتها الجزائر من أجل تنظيم الاستثمار المحلي والأجنبي بالوطن، حيث تم استبدالها بالمؤسسة الوطنية لدعم الاستثمار ANDI.

وتهدف الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار إلى: (الموقع الرسمي للوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، 2023)

- متابعة مدى تقدم وضعية المشاريع الاستثمارية.

- تسيير المزايا المتعلقة بحافظة المشاريع.
- مرافقة المستثمر في استكمال الإجراءات المتصلة باستثماره.
- تسجيل ملفات الاستثمار ومعالجتها.
- ضمان تسيير المنصة الرقمية للمستثمر
- إعلام أوساط الأعمال وتحسيسهم.
- ترقية وتثمين الاستثمار في الجزائر والخارج.

ترافق الوكالة المستثمرين من خلال الشبابيك الواحدة اللامركزية أو من خلال الشباك الخاص بالمشاريع التي تفوق قيمتها 2 مليار دينار والمشاريع التي تقام من قبل الأجانب وهو الشباك الوحيد الذي كلّف بالقيام بكل الإجراءات اللازمة لتجسيد المشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية، وسنبين ذلك في الشكل الآتي:

الشكل3 : مخطط هيكل وكالة AIPA

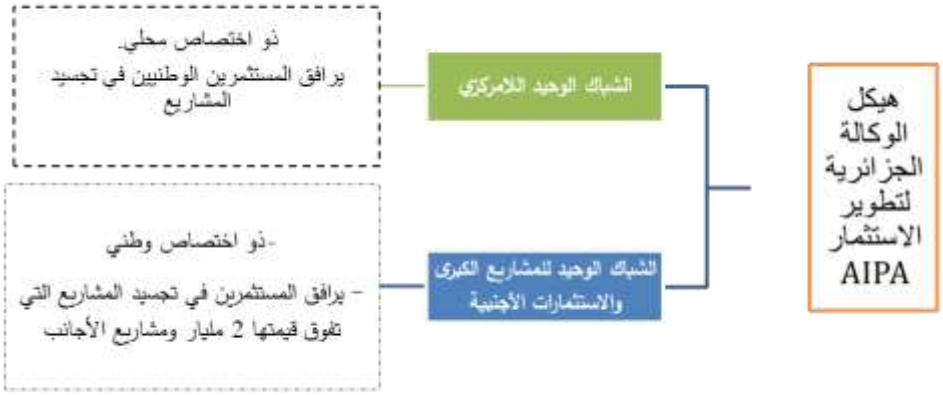

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على معلومات (الموقع الرسمي للوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، 2023)

تضم الوكالة أعوانا ينتمون بالإضافة إلى الممثلين عن الضرائب والجمارك، المركز الوطني للسجل التجاري، الهيئات المكلفة بالعقار الموجهة للاستثمار، مصالح التعمير، مصالح البيئة، الهيئات المكلفة بالعمالة والتشغيل، صناديق CNAS و CASNOS ، ممثلين عن الإدارات والهيئات الأخرى ذات الصلة بالاستثمار.

كما سخرت الوكالة منصة رقمية (https://invest.gov.dz/) من أجل توجيه الاستثمارات ودعمها

2.2. عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

تسعى الجزائر جاهدة إلى توفير الأرضية المناسبة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلاّ أنها لازالت تحت تبعية بعض العوائق نذكر من خلالها :

أ- **العوائق المرتبطة بالإدارة والنصوص القانونية:** تمثل العراقيل الإدارية والقانونية أحد الكوابح الرئيسية لتحسين مناخ الاستثمار وجذب رأس المال الأجنبي (زعلاني، 2011، صفحة 209)، إذ أن هذا الأخير لازال يتخبط في دائرة البيروقراطية، ناهيك عن نقص الخبرة المرتبطة بميدان الاستثمار.

ب- **العوائق المرتبطة بالنظام المالي المحلي:** تعتبر العراقيل المالية من المشاكل التي تؤثر على أداء المؤسسات الناشطة بالاقتصاد الوطني (مفتاح، 2020، صفحة 147)، إلى جانب افتقار الأنظمة البنكية إلى الحداثة والمرونة مع المتطلبات الجديدة للمستثمرين الأجانب وكذا ضعف التأطير الخاص بموظفي البنوك وتميزهم بالنمطية في العمل كما لا ننسى ضعف أداء البورصة الجزائرية.

ت- **العوائق المرتبطة بالعقارات والأراضي:** من المعلوم أن المستثمر الأجنبي في الجزائر يواجه صعوبة في اختيار مكان العقار المناسب لمشروعه، فضلا عن ذلك ارتفاع أسعار العقارات وطول مدة الحصول على رخص الاستغلال وغيرها.

ث- **عوائق أخرى:** أصدر المنتدى الاقتصادي العالمي تقريراً خلال الموسم 2017/2016، يتضمن العراقيل التي تواجه المستثمرين عند الشروع في الاستثمار بالجزائر، حيث سنوضحه من خلال الجدول الآتي:

الجدول 06: أهم عوائق الاستثمار في الجزائر من وجهة نظر المستثمر الأجنبي

العائق	التقييم/20	العائق	التقييم/20
عدم فعالية بيروقراطية الحكومة	17.5	التضخم	5.7
مدى صعوبة الحصول على التمويل	13.5	القوى العاملة غير المتعلمة تعليماً كافيا	5.7
الفساد	13.3	الجريمة والسرقة	2.2
الاستقرار السياسي	6.5	الأنظمة الضريبية	4.6
أنظمة العملات الأجنبية	6.2	ضعف الصحة العمومية	0.5
ضعف أخلاقيات العمل في القوى العاملة	5.7	عدم استقرار الحكومة	0.5
معدل الضرائب	4.5	محدودية القدرة الابتكار	2.5

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على تقرير: (W.E.F, 2016/2017, p. 96)

فمن خلال الجدول السابق نلاحظ أن البيروقراطية تعد أكبر عائق عند المستثمرين الوافدين إلى الجزائر إضافة إلى الفساد وصعوبة الحصول على التمويل.

3.2. تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2001-2021

الشكل 04: "تدفقات FDI في الجزائر خلال الفترة 2001-2021"

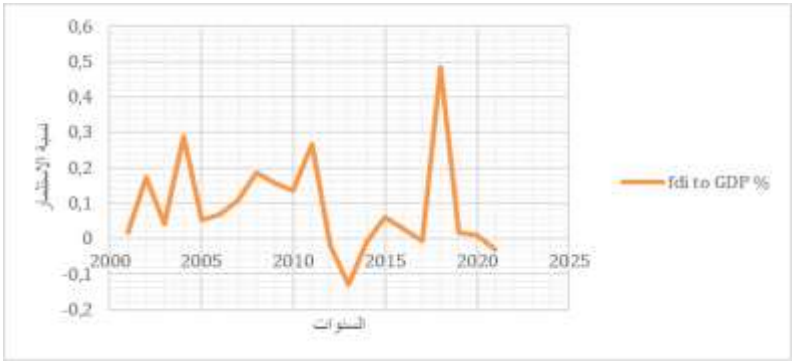

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات (World bank, 2021)

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر عرفت تحسن بداية من سنة 2001 إلى غاية 2008 وهذا يعود إلى عودة الاستقرار السياسي بالجزائر وتقديم الامتيازات المتعلقة بالاستثمار في الجزائر أما خلال سنة 2009 شوهد تراجع في نسبته امتد إلى غاية 2010 وهذا راجع إلى الأزمات الحاصلة آنذاك على غرار أزمة الرهن العقاري بالرغم من تأثيرها غير المباشر على الاقتصاد الوطني الجزائري. كما نلاحظ أنه تم تسجيل نسبة أقل من الصفر خلال سنة 2014 قدرت بـ % 0.008- وهذا بسبب الانهيار الكبير لأسعار البترول الذي يأخذ الحصة الكبرى من الاستثمارات في الجزائر، إلى جانب قاعدة 51/49 التي نصت عليها الحكومة بخصوص نسبة تملك الاستثمارات الأجنبية ومع نهاية سنة 2017 بدأت نسبة الاستثمار بالانتعاش إذ تم تسجيل 0.48% خلال سنة 2018 لكن هذا لا يزال بعيداً مقارنة ببعض الدول النامية، ويظهر لنا أن نسبة الاستثمار سرعان ما بدأت بالتراجع خلال المنتصف الأول من سنة 2019 وهذا بسبب ظروف الجائحة التي أصابت العالم.

جدول 07: "أهم الشركات المستثمرة في الجزائر خلال سنة 2021"

سنة الاستثمار	اسم الشركة المستثمرة في الجزائر	البلد الأم
ديسمبر 2021	DHL Global Forwarding	ألمانيا
ديسمبر 2021	DHL Global Forwarding	ألمانيا
أكتوبر 2021	DHL Global Forwarding	ألمانيا
سبتمبر 2021	CloudFlare	الولايات المتحدة الأمركية
سبتمبر 2021	International Workplace Group (Regus)	سويسرا
أوت 2021	Tosyali Algerie	تركيا
جوان 2021	DD Enterprises (DDE)	الهند
مارس 2021	LeoProex	اسبانيا

المصدر: إحصاءات (موقع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات)

الخاتمة:

في ختام الدراسة لا يسعنا القول إلا أن الغرض من دراسة التجارة الخارجية للدول هو معرفة اعتماد هذه الأخيرة على مواردها وإمكانيتها بهدف تحقيق النمو المستدام، فالجزائر واحدة من الدول التي سعت من أجل القيام بالإصلاحات الهيكلية بهدف الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال تطوير بعض المؤشرات الاقتصادية كمؤشر الانفتاح التجاري ومؤشرات التنويع الاقتصادي بأنواعها، إضافة إلى فتح أبواب الاستثمار الأجنبي المباشر.

نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن حصرها فيما يلي:

- تعتبر الجزائر احدى دول التي تتميز بالاقتصاد الريعي.
- إن نسبة تغطية الصادرات إلى الواردات الجزائر في غياب النفط لا يرقى إلى المستوى المطلوب.
- واجهت الجزائر عدة تغيرات على مستوى حجم الصادرات بسبب عوامل عديدة من بينها الأزمة المالية العالمية والأزمة النفطية، والجائحة التي أصابت العالم.
- لجوء الجزائر إلى السياسة المالية التوسعية لتحقيق أهدافها التنموية دفع إلى زيادة حجم الواردات الجزائرية بداية من سنة 2001 إلى غاية 2016
- باعتبار الجزائر من الدول النامية التي فتحت الباب للمستثمرين الأجانب، إلاّ أنها لازالت تسعى في تحسين من مستواه من أجل الرفع منه وتشجيعه.
- إن الامتيازات التي أعطيت للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر إلا أن مساهمته في ترقية الصادرات والنهوض بالاقتصاد الوطني وخلق فرص العمل تبقى متواضعة.
- بالرغم من تركز الصادرات الجزائرية على قطاع المحروقات إلاّ أن هذا الأمر لم يدفع بالمستثمرين الأجانب إلى الاستثمار بالجزائر في قطاعات أخرى بالحجم المطلوب.
- عُرفت الجزائر –من وجهة نظر المستثمرين الأجانب– بأنها لازالت تشوبها بعض العوائق التي تعرقل من سيرورة الاستثمار الأجنبي على غرار البيروقراطية والأنظمة المالية المعمول بها.
- العلاقة المباشرة التبادلية بين حجم التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر.
- يتميز أثر حجم التجارة الخارجية على الاستثمار الأجنبي المباشر بالإيجاب

التوصيات:

- المساهمة في تنويع الصادرات و تحسين جودة المنتجات المحلية من أجل دفع جذب المستثمرين إلى الدخول في المنافسة وبالتالي زيادة الصادرات خارج القطاع الريعي.
- تطوير البيئة الإدارية، لتكون حافزاً للمستثمر الأجنبي لا عائقاً عليه.
- تنمية خدمات المستثمرين، والترويج للاستثمار و مرافقة المستثمرين الأجانب طيلة فترة الاستثمار.
- تطوير الأنظمة المالية المواكبة للعصر
- الاستفادة من مزايا الذكاء الاصطناعي، في مجالات التجارة الخارجية وغيره..

قائمة المراجع:

- أمال طوير، و عبد الجبار مختاري. (2020). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات خارج قطاع المحرقات في الجزائر خلال الفترة 1990-2018. 4.
- بوجمعة بلال، و عثمان ملوك. (2016). تطور حجم التجارة الخارجية بالجزائر خلال الفترة 2001-2016. 11(12).
- دريد محمود السمرائي. (2002). الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية (الإصدار 1). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- عبد السلام أبو قحف. (2001). نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية (الإصدار 1). الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.
- عبد الحميد عبد المطلب. (2000). النظرية الاقتصادية تحليل جزئي وكلي للمبادئ. ،الاسكندرية: الدار الجامعية.
- عبد الكريم بعداش. (2007/2008). الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الوطني خلال الفترة 1996- 2005،. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة،. ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،.
- فاطمة الزهراء مقيدش . (2013-2014). دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنشيط الاقتصاد الوطني (دراسة حالة الجزائر). مذكرة ماجيستر (غير منشورة)في العلوم التجارية تخصص: مناجمنت وتجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. مستغانم: جامعة عبد الحميد ابن باديس.
- فتيحة قشرو . (2016-2017). استراتيجية ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية العالمية. أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود، مالية وبنوك. المدية: جامعة يحي فارس.
- لمين لباز، و فتيحة مرزق. (2022). دور التجارة الخارجية في دعم حركة رؤوس الأموال في الجزائر دارسة تحليلية للفترة 2010-2018. مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية.
- منير خروف ، و ليندة فريحة . (2017). مقاربة في الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة نظرية ميدانية – حالة الجزائر –. دولة الإمارات العربية المتحدة-الجمهورية اللبنانية: دار الكتاب الجامعي.
- نعيمة زيرمي. (2011). التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق. مذكرة تدخل ضمن نيل شهادة الماجيستير. تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية و التجارية، جامعة ابوبكر بلقايد.
- يوسف مسعداوي. (2016). دراسات في التجارة الدولية (الإصدار 2). الجزائر: دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع.

- Avik Chakrabarti. (2001). The determinants of foreign direct investments: Sensitivity analyses of cross-country regressions. Kyklos,–89 الصفحات ،(1)54 .114doi:https://doi.org/10.1111/1467-6435.00142
- Bertrand, R. (1997). Economie Financière International. Paris: édition PUF.
- D., Intse, M., & Freidin, M. Burakov. (2018). Energy Consumption, Trade Openness and Exchange Rate Impact on Foreign Direct Investment in Union State of Russia and Belarus. International Journal of Energy Economics and policy ، .82-77 الصفحات ،(4)8
- E. Asiedu. (2002). On the determinants of foreign direct investment to developing countries: is Africa different? World Develepment .119-107 الصفحات ،(1)30 ،doi: https://doi.org/10.1016/S0305-750X(01)00100-0
- Mallampally, P., & Sauvant, K. P. (1999, march 1). Foreign Direct Investment in Developing Countries. Finance and Development; , 36(1), p. 34. Retrieved from https://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/1999/03/mallampa.htm
- Monineath EL ،Hort Chanrathana و ،Im Haichou. (15 may, (2015)). Is expanded international trade desirable from the point of view of the development of poor nations تم الاسترداد من ?https://www.researchgate.net/publication/293755672_Is_expanded_international_trade_desirable_from_the_point_of_view_of_the_development_of_poor_nations
- Tradmap بيانات موقع .(2022 ,11 02) .trapmap تم الاسترداد من .tradmap: https://www.trademap.org/Index.aspx
- L., LE, Q. H., NGUYEN, T. L. H., PHAN, T. T., & DO, A. D. TA. (2020). Investigating Foreign Direct Investment Attractive Factors of Korean Direct Investment into Vietnam. The Journal of Asian Finance, Economics and Business .125-117 الصفحات ،(6)7 ،doi:https://doi.org/10.13106/JAFEB.2020. VOL7.NO6.117
- Y., & Choi, B. R He. (2020). China's Outward Foreign Direct Investment Patterns: Evidence from Asian Financial Markets. Journal of Asian Finance, Economics and Business .168-157 الصفحات ،(2)7 ،doi:https://doi.org/10.13106 /jafeb.2020.vol7.no2.157